الوحدة الوطنية من تانى ! (*)

رعاية «الآلية» التى اقترحت تشكيلها للعناية بالوحدة الوطنية، وكنت قد فصلت الحديث عنها فى أهرام ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٦ رعاية موصولة حاضرة ومستمرة، لا تنتظر وقوع طارئ أو حادثة ملتبسة أو شاردة أو مقصودة لتعالجها بالقطّاعى، وإنما «آلية» دائمة ترعى النسيج الوطنى رعاية متيقظة ومستمرة .. علاج الحادثات المتفرقة محصور فى الغالب بضغط ظروف كل حادثة وحدوده المحلية والنوعية والوقتية، ولا تتاح له بضغط الظروف ورغبة الإسراع بتطبيب الاحتقان فرصة التوسع للتأمل فى الحالة العامة وما يصب فيها سلبًا أو إيجابا، وفى الأسباب الكامنة أو الظاهرة التى تسرع إلى سوء الفهم أو الظن وإلى الاحتقان .. احتقان الحادثة ليس ناجما فقط عن التباس طارئ، وإنما يرجع فى الغالب إلى حالة كامنة مستنفرة لسوء الظن. هذه الحالة هى التى من واجب ومكنات «الآلية» المقترحة أن تهتم بها وأن تراعيها دائما رعاية موصولة لا تنتظر وإنما تبادر إلى دراسة شاملة للجذور والأسباب والدوافع البعيدة والقريبة، واستكناه التراكمات الراقدة فى الأعماق، والتعرف على الخبئ المتوارى قبل الظاهر المتبدى، والتيقظ إلى الحالة النفسية وما يصب فيها من روافد بعضها يرجع إلى تراجع

(*) الأهرام ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٨.

العقل والفكر والثقافة وضيق الأفق والتعصب ، وبعضها يعزى إلى قضايا معلقة لم تحل أو لم تعالج بالقدر الكافى !

منطق «العلاج القطاعى» الذى درجنا عليه لإطفاء الحادثات المتفرقة تباعدت أو تقاربت ، يفوت النظر الهادئ الشامل ، ويحرم من رعاية الحالة العامة فى المساحات الزمنية طالت أم قصرت بين الحادثة والأخرى .. هذه المساحات الزمنية ليست «أجازة «للراحة ، وإنما فيها الفرصة للتأمل والنظر دون ضغوط وقتية لمعرفة وفهم الأسباب العامة ومداومتها بما تحتاجه وتستوجبه . بدون هذه الآلية الدائمة المقترحة ، نترك الأمور للطف المقادير ، أو لاجتهادات وجهود فردية لا تكفى مهما أخلصت لموالاة النسيج الوطنى بالرعاية !

نعم . هناك هم كبيرة فى السالف والحاضر ، خرجت وتخرج من المجتمع الرسمى والشعبى ، حاضرة التيقظ للنسيج الوطنى ، ملتفتة على الدوام لمقتضيات المحافظة عليه وتخصيب مقوماته ودرء أى عوامل يمكن أن تنحر فيه بالقصد أو بغير القصد .. ومع ذلك تبقى هذه «الآلية» المقترحة ، لازمة لتعويض أو مساندة الهمم الفردية ، بل والقيام بواجب أشمل وأعرض من خلال تشكيلها القبطى الإسلامى ، وأدواتها وقنوات العلاج والتأثير التى تتاح لها ..

بغير هذا التيقظ المستمر ، يتعرض النسيج الوطنى لعوامل نحر مرئية وغير مرئية ..رأيت وأنا أقلب فى صفحات الحركة الوطنية موقفا متنورًا متيقظا للزعيم الكبير مصطفى النحاس . كان الملك لـدى بلوغه عام ١٩٣٧ السن المطلوب لولاية العرش طبقا للتقويم الهجرى ، قد راقه

اقتراح الوصى على العرش الأمير محمد على توفيق أن يجرى التتويج فى احتفال دينى يقام فى القلعة ويحضره الأمراء والكبار ، ويقوم فيه فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف بتسليم الملك سيف جده محمد على باشا !

برغم حساسية الموضوع ، والرغبة الملكية المبداه ، اعترض مصطفى النحاس بشدة على هذا التتويج الدينى ، حالة كون الملك ملكًا لكل المصريين مسلمين ومسيحيين ، وتمسك النحاس باشا بأن يجرى التتويج حسب الدستور بالبرلمان أمام الهيئة المشتركة لمجلسى الشيوخ والنواب . تبنت الصحافة هذا النظر ، وداومت الكتابة عنه ، وكتب عبد الرحمن الرافعى رغم الخلاف بين الحزب الوطنى وحزب الوفد ، كتب فى مؤلفه : «فى أعقاب الثورة المصرية» (ثورة ١٩١٩) أن ما رآه النحاس هو بالفعل الذى يتفق وأحكام الدستور وما نصت عليه المادة (٥٠) من دستور (١٩٢٣] .. روى محمد التابعى فى كتابه «من أسرار الساسة والسياسة «أن مصطفى النحاس خرج متجهما مقطب الجبين من لقائه مع الملك ، فسأله : خير يا رفعة الباشا ؟ فأجابه النحاس : «لا .. مش خير أبدًا .. أبدًا» .. كان ذلك تعقيبا على الرغبة الملكية فى الاحتفال الدينى بالتتويج . وفى خطابه أمام مجلس النواب ، قال النحاس : «إن ذلك إقحام للدين فيما ليس من شئونه ، وإيجاد سلطة دينية خاصة بجانب السلطة المدنية» .. «الإسلام لا يعرف سلطة روحية ، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وعباده ، وليس أحرص منى ولا من الحكومة التى أتشرف برئاستها على احترام الإسلام ، وتنزيه الإسلام ، كما أنه ليس أحرص منا أيضا على احترام الدستور» ..

فارق كبير بين أن ترعى الشجرة ، وتواليها بالرى والتخصيب ومقاومة الآفات أولا بأول ، وبين أن تنصرف عنها فلا يوقظك إلاّ ذبولها لتسارع بملاحقتها بما فاتك أن ترعاها به . وقد تنجح أو لا تنجح !

توجد لدينا وزارات وآليات للخارجية والداخلية والعدل والتعليم والرى والزراعة والصناعة والتعدين والحربية والثقافة والإعلام وإسكان والمرافق والعمال والهجرة (أحيانا) والشئون الاجتماعية والصحة وشئون البيئة ، وللمجالس القومية المتخصصة ، وللمرأة والطفولة والأمومة والرياضة والشباب وحقوق الإنسان ، ولكن لا توجد «آلية «مخصصة ومتفرغة لرعاية الجماعة الوطنية ، مع أن رعايتها أوجب الواجبات لوحدة وأمان النسيج الوطنى قاعدة الأساس لهذا كله !

الآلية التى أعنيها ، كيان يضم زبدة العقول وصفوة الحكماء والمفكرين من المسلمين والأقباط ، متفرغة للنسيج الوطنى ومقتضيات رعاية الجماعة الوطنية ، مالكة بجوار العقل والتيقظ لكافة القدرات والإمكانيات للقيام بدورها ، ومفتوح أمامها الوسائل والجسور المؤثرة على كافة أطراف الجماعة الوطنية .

فى الغرف المغلقة بعيدا عن الاحتقان والمحتقنين ، وبنظام الدائرة المستديرة ، سوف يتاح لهذه الآلية أن تفتش وتبحث فى جميع القضايا بلا حساسيات . لا ينحصر بحثها فى واقعة احتقان وقتية ، وإنما يحلق ليستطلع الأسباب العامة .. قضية دور العبادة التى تحتاج إلى مناقشة عريضة صريحة تضع كل شئ فى موضعه ، وتفرق فى وضوح صريح بين «الحاجة» وبين «الاستعراض » .. فى مساواة حقيقية تتيح للمسلم

والمسيحى مكانا للصلاة والعبادة ، ولا تسمح بأى عراقيل أيا كانت أمام الصيانة والإصلاح ، وتعالج قضية الوظائف وما يلتبس بها أحيانا من حساسيات ، كما تعالج قضية استسهال البعض الاستقواء بالخارج وما تثيره من ردود أفعال وسوء ظنون تؤدى إلى كثير من الالتباس والاحتقان ، وتنظر فى صراحة فى حدود الدينى والسياسى ، وما يتعلق بذلك حول دور الأزهر والكنيسة ، وقضية الخطاب الدينى وحدود ما يجب التوقف عنده فى ظل تسليم مشترك بحق كل مسلم أو قبطى فى الإيمان بعقيدته دون التعرض بالتجريح لعقيدة الآخر . قضية التعليم وحق صاحب كل عقيدة فى أن يتلقى بحصة الدين دروس عقيدته لا عقيدة سواه .. وحدود المدارس الأجنبية التى يغضى معظمها عن الإسلام ويتجاهله فى حصة الدين . المعالجات الأمنية وما تثيره أحيانا من مظنة أو التباس ، الانتقال بين الأديان والتفرقة بين حرية العقيدة وبين افتعال المواقف للترويج أو الإثارة. المعالجات الصحفية والإعلامية وحدود المباح فى إطار حرية الرأى والنقد والتعبير ، دون إغفال لمقتضيات حماية النسيج الوطنى والأمن القومى .. إلى غير ذلك من القضايا واجبة الطرح بداخل هذه «الآلية» بين حكماء يملكون العقل والبصيرة والرؤية العميقة العريضة الشاملة ..

كان ظنى كما قلت ولا يزال ، أننا نحتاج احتياج ضرورة ولزوم ، إلى هذه «الآلية» ،ونحتاج إلى دورها الدائم المتصل ، وإلى قدرتها على التواصل الفاعل المؤثر مع كافة القنوات والجهات المعنية بالشأن الوطنى : الأزهر

والأوقاف والكنيسة والتربية والتعليم والثقافة وكذا الإعلام المرئى والمسموع والمقروء . فهناك من الصحف ما تعطى معالجاته صورة مخيفة مؤثرة بالسلب على الجماعة الوطنية ومصير الوطن ، مما يستوجب وقفة مصارحة تبين الحدود والمعالم بين المباح والمحظور وتحفظ للنسيج الوطنى سلامته وللوطن أمانة من الآثار المدمرة لبعض المعالجات المغلوطة الشاردة !

مهم جدا أن نخرج من زقاق المعالجة القطّاعى ، إلى باحة الرؤية الشاملة والرعاية الموصولة ، وأن نسارع بتشكيل هذه «الآلية» .. بمبادرة رسمية أو شعبية أو رسمية شعبية ، تنهض بهـذا الواجب الكبير الذى لا غناء عنه لحفظ سلامة ووحدة النسبج الوطنى الذى عاشت به مصر على طول التاريخ !

*****